DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1998/17/Add.1 (Part II)*
8 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، جنيف
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧ والمسائل ذات الصلة

إضافة

سجل البرنامج الرئيسي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

موجز

تقدم هذه الوثيقة موجزا يسلط الأضواء على الأعمال التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة الدول العربية في عام ١٩٩٧، وعلى التحديات المقبلة التي يود البرنامج عرضها على المجلس التنفيذي. ويستند التقرير إلى مقدمة التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧ ويكملها (DP/1998/17) وإلى الإضافات الأخرى، لا سيما الإضافتين ٢ و ٣.

* يتألف سجل البرنامج الرئيسي لعام ١٩٩٧ من خمسة أجزاء: الجزء الأول - البرنامج الإنمائي في أفريقيا؛ والجزء الثاني - البرنامج الإنمائي في الدول العربية؛ والجزء الثالث - البرنامج الإنمائي في آسيا والمحيط الهادئ؛ والجزء الرابع - البرنامج الإنمائي في أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ والجزء الخامس - البرنامج الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٤	٣
ثانيا - أبرز إنجازات عام ١٩٩٧	٥ -٣٢	٣
ألف - القضاء على الفقر	٦ -١٧	٣
باء - أساليب الحكم ودعم البلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية استثنائية	١٨-٢٧	٦
جيم - المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة	٢٨-٣٠	٨
دال - المسائل الإدارية	٣١-٣٢	٩
ثالثا - التحديات والخطط الرئيسية لعام ١٩٩٨	٣٣-٣٨	٩

أولا - مقدمة

١ - يشرف المكتب الإقليمي للدول العربية على برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٨ بلدا عربيا تختلف اختلافا كبيرا من حيث الأداء الاقتصادي والتنمية البشرية: فبعضها من أقل البلدان نموا وبعضها بلدان متوسطة الدخل، وبعضها بلدان متبرعة صافية. ويشكل النفط والمنتجات المتصلة بالنفط خمسا وسبعين في المائة من صادرات المنطقة، وهو ما يتركز بشكل أساسي في البلدان المتبرعة الصافية، في حين أن اقتصادات أقل البلدان نموا ترتكز على القطاعات البطيئة النمو، وبشكل أساسي الزراعة.

٢ - وقد شهدت التسعينات، في المنطقة ككل، ركودا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتدهورا على مستوى التجارة أدى إلى تخفيض حصة المنطقة من التجارة العالمية إلى ٤ في المائة وتدفق الاستثمارات الخاصة العالمية إلى ٣ في المائة. كما أدى النزاع المسلح والنزاعات الأهلية إلى نمو منخفض أو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي في عدة بلدان، بخاصة في أقل البلدان نموا.

٣ - وبالمقارنة مع السنوات الثلاثين الماضية، تحسنت نوعية الحياة في كافة أنحاء المنطقة. حيث زادت معدلات الأجل المتوقع للحياة، والإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس، وإتاحة سبل الحصول على الرعاية الصحية، وتوافر المياه المأمونة والمرافق الصحية بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف في المنطقة ككل. غير أن هذه المعدلات تخفي حالات تفاوت حادة بين البلدان، وفيما تجاوزت مؤشرات التنمية البشرية في البلدان المتبرعة الصافية تجاوزت إلى حد بعيد المعدل الإقليمي، يقدر أن مستوى الفقر في المنطقة يشمل حوالي ٣٤ في المائة من السكان مع وجود تفاوتات واسعة على المستوى القطري.

٤ - ونظرا لأن نصف سكان المنطقة تقل أعمارهم عن ١٥ عاما، فما برحت القوى العاملة فيها، البالغة ٧٦ مليونا تزداد بنسبة ٣,٣ في المائة سنويا. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٥ في المائة من القوى العاملة، بمعدل للبطالة بين سكان الحضر والشباب يصل في المتوسط إلى ٣٠ في المائة. والمرأة بشكل خاص شديدة التأثر بالفقر بسبب: (أ) عدم تكافؤ فرص حصولها في بعض البلدان على التعليم والعمل؛ (ب) جوانب معينة من مركزها القانوني؛ (ج) أعباؤها المنزلية الثقيلة، ولا سيما في المناطق الريفية.

ثانيا - أبرز إنجازات عام ١٩٩٧

ألف - القضاء على الفقر

٥ - عبر سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي تمثل مختلف الأطراف صاحبة المصلحة في عملية التنمية في المنطقة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية عملية المشاورات التي بدأها في عام ١٩٩٦ ليزيد من توضيح أعمال المنظمة وتشديد تركيزها في البلدان التي تعمل فيها. وقد أدت أنشطة البرنامج

في بناء توافق الآراء والدعوة إلى رفع مستوى الوعي العام بأن أساليب الحكم ومشكلة الفقر تأتي في مقدمة التحديات التي تواجههما المنطقة.

٦ - وتم تكريس موارد إقليمية خاصة لتمكين بلدان البرنامج من إعداد تقارير تنمية بشرية وطنية خاصة بكل بلد مما يعد أدوات هامة في مجال زيادة الوعي بالتحديات التي تواجهها بلدان المنطقة، لا سيما الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن عولمة الاقتصاد العالمي.

٧ - كما واصل البرنامج الاستفادة من حوار السياسات الرفيع المستوى حول النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الذي بدأ أثناء اجتماع الخبراء الإقليمي المعني بالتخفيف من حدة الفقر وبالسبل المعيشية المستدامة لعام ١٩٩٦. وقد توج الحوار بما يلي:

(أ) نشر الوثيقة المعنونة "عناصر رئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في الدول العربية" في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

(ب) جمع وزراء المالية والتخطيط على صعيد واحد (في حزيران/يونيه ١٩٩٧ أيضا)، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لمناقشة التنمية الاقتصادية والبشرية في ندوة وزارية معنية بالنمو المستدام في الدول العربية.

٨ - ونتيجة لذلك، تمكن البرنامج الإنمائي من تيسير تحديد: (أ) المسائل الرئيسية المتعلقة بالفقر والتنمية الاجتماعية في المنطقة، و (ب) أفضل السبل الكفيلة بدعم بلدان البرنامج لدى معالجتها هذه المسائل. أما الأولويات التي حددت وفقا لذلك فقد ترجمت إلى إجراءات تنفيذية في أرض الواقع على كلا المستويين الإقليمي والقطري.

٩ - وقام إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربي (١٩٩٧-٢٠٠١) بإدماج الأولويات التي حددت. ولخص الهدف الإقليمي الشامل بأنه تعزيز البيئة من أجل التنمية البشرية المستدامة، وخاصة في مجال القضاء على الفقر. كما ترجم الإجراءات المتخذة إلى برامج محددة موجهة صوب التنمية البشرية المستدامة، وشملت في إطار المجال المواضيعي الأول تقديم الدعم إلى أساليب الحكم تحقيقا للتنمية الاجتماعية؛ ودعم الأمن الغذائي الإقليمي؛ وبناء قدرة قوة العمل في المنطقة في مجال الاقتصاد القائم على المعلومات. وضمن مجال التركيز الثاني، فإن البرامج المعدة أو التي في طريقها إلى الصياغة النهائية تمهيدا لإقرارها، تشمل تقديم الدعم إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، وإلى التمويل الجزئي وتوفير الطاقة واستخدامها على نحو مستدام. وفي إطار مجال التركيز المواضيعي الثالث، تجري على قدم وساق صياغة البرامج المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز بصفة خاصة على المياه.

١٠ - وفي حالات عديدة، أدت المخصصات التي قدمت إلى البلدان في مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر (الوثيقة DP/1998/17/Add.2 تقدم معلومات) دور الحافز لتأمين اعتمادات أخرى. ويقوم البرنامج في بلدين بمساعدة حكومتيهما على إجراء التحليل الكامل لأوجه الانفاق العام في مجال التنمية البشرية المستدامة.

١١ - وعلى المستوى القطري، تم تكييف عناصر استراتيجية الفقر الإقليمية مع الأوضاع الخاصة بالقطر في ما يكاد يكون جميع أطر التعاون القطري المعتمدة. وقد وافق المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ على خمسة عشر إطارا للتعاون القطري في الدول العربية، حيث تم تحديد الفقر وسبل المعيشة المستدامة كمجال مواضيعي رئيسي. كما تعكس مسودات أطر التعاون القطري الثلاثة المتبقية المقرر تقديمها إلى المجلس في عام ١٩٩٨ الجوانب ذات الصلة من الأولويات الإقليمية المحددة.

١٢ - وفي اليمن، يعمل البرنامج الإنمائي على مستوى الدعوة والسياسات كما يساعد الحكومة على إعداد: (أ) تقرير التنمية البشرية الوطني؛ (ب) برنامج عمل لتخفيف حدة الفقر؛ (ج) السياسة العامة للقوى العاملة؛ و (د) نظام إدارة البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، يرمي البرنامج إلى دعم قدرة السلطات المحلية في مجالي التخطيط والتنفيذ. ويرمي البرنامج في نهاية المطاف إلى إعادة إدماج الفقراء ضمن الأنشطة العامة عبر خطة إسكانية يشارك في تمويلها مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من خلال التنمية الاجتماعية الاقتصادية لـ "أرخبيل سوقطره" بالتعاون مع عنصر بيئي رئيسي يموله مرفق البيئة العالمية. ويتم التركيز بشكل خاص على إدماج المرأة من خلال خطة الائتمانات الصغيرة.

١٣ - وفي الأردن، أثار مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي عقد في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧ اهتماما واسع النطاق. إذ أن الأردن شرع بتنفيذ برنامج رئيسي عن الائتمانات الصغيرة، وذلك من خلال شراكة متعددة الوكالات ضمت البنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية/الاتحاد الأوروبي، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة برئاسة البرنامج الإنمائي. وقد عقد مؤتمر وطني للائتمانات أدى فيه البرنامج الإنمائي دور الأمانة والمنظم الرئيسي، وضم جنبا إلى جنب ما يربو على ١٠٠ من كبار صانعي السياسات والعاملين في مجال الائتمانات الصغيرة الرئيسيين لمناقشة الأسلوب الكفيل بتحسين وتوسيع نطاق استخدام التمويل الصغير من أجل تخفيف حدة الفقر وتنظيم المشاريع من خلال المؤسسات الإنمائية شبه الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وبعد المؤتمر، أبقي على الشراكة التي أسفرت عن إعداد برنامج تدريب مشترك لمؤسسات الائتمانات الصغيرة الأردنية يجري تنفيذه في الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

١٤ - وفي البلدان المتبرعة الصافية التي تتمتع بدخل مرتفع للفرد، نجح البرنامج الإنمائي عبر حوار السياسات وحملات الدعوة في وضع مسألتي الفقر وعدالة توزيع الدخل في طليعة المسائل المطروحة في عام ١٩٩٧. وفي البحرين، تعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومة على إنشاء شبكة وطنية للتنمية البشرية المستدامة ضمت الوزارات والوكالات الوطنية المشاركة في تحليل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتنمية البشرية المستدامة.

١٥ - وساعد البرنامج الإنمائي الإمارات العربية المتحدة في الأخذ بتدابير للقضاء على الفقر من خلال إجراء لقياس الفقر وتقييم الحالة بهدف تحسين خططها في مجال المساعدات الاجتماعية. وفي إطار المبادرة نفسها، وفر البرنامج الإنمائي عددا من متطوعي الأمم المتحدة للمساعدة في التدريب المهني، باستخدام المراكز القائمة على أساس المجتمعات المحلية التي ترعاها الحكومة. وأنشئ مركز تدريبي متنقل للمناطق النائية في شمال الإمارات من أجل تعزيز فرص العمل للفقراء.

١٦ - وفي المغرب، تعاون البرنامج الإنمائي، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دعم تطبيق مشروع "الشبكة الوطنية للتنمية المستدامة" (الوثيقة DP/1998/17/Add.2، تقدم مزيدا من التفاصيل) الذي يستهدف الأقاليم ذات الأولوية.

١٧ - وواصلت تونس تقديم تعاونها التقني، لا سيما في البلدان الناطقة بالفرنسية، ويتوقع أن توسع هذا الدور عبر وكالة التعاون الفني التونسية وبالتعاون الوثيق مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية (الوثيقة DP/1998/17/Add.3 تقدم تفاصيل عن أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني بين البلدان النامية). وسوف يواصل البرنامج الإنمائي في الدول العربية دعمه إصلاحات الاقتصاد الكلي في تونس، وخاصة في المجالات ذات الصلة بالتنمية البشرية المستدامة.

باء - أساليب الحكم ودعم البلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية استثنائية

١٨ - عقدت حلقة العمل الإقليمية الأولى المعنية بأساليب الحكم من أجل التنمية البشرية في بيروت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد رفعت من مستوى الحوار الدائر حول السياسة العامة وعملية بناء التوافق بين الآراء الذين بدأهما المكتب الإقليمي للدول العربية. إذ قامت مجموعة نموذجية من صانعي القرارات ومن المسؤولين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين وغيرهم، بمناقشة أثر الحكم السليم والنهج اللازمة في إطار التنمية الاجتماعية.

١٩ - وتعكس البرامج القطرية التي يضعها البرنامج الإنمائي في الدول العربية ما يحتاج إليه البلد المعني بالتحديد من أجل دعمه في مجالات الحكم، ومن ذلك مثلا: الانتخابات و/أو بناء قدرات الهيئات الانتخابية؛ والنظام القضائي؛ والنظام البرلماني؛ والبرمجة الاجتماعية والإدارة؛ واللامركزية؛ وإصلاح الخدمة العامة ومهام مراجعة الحسابات والمساءلة.

٢٠ - وحظيت البلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية استثنائية في المنطقة بدعم إضافي قدمه البرنامج الإنمائي لتمكينها من الاستجابة بفعالية وكفاءة لاحتياجات الحالة القائمة. فقد زود البرنامج الإنمائي كلا من جيبوتي، والسودان والصومال ولبنان واليمن بالموارد اللازمة لصالح البرامج الخاصة اللازمة لمواجهة عمليات الإصلاح أو حالات الطوارئ المستهدفة، وذلك باستخدامه موارد الطوارئ الخاصة إلى جانب موارد الرقم المستهدف لتخصيص الموارد في الموارد الأساسية ١ - ١ - ٣. وخصصت موارد الطوارئ لجيبوتي والصومال

واليمن لإدارة الآثار الناجمة عن فيضانات وسيول إعصار إلنينيو الجارفة. ورصدت موارد الرقم المستهدف لتخصيص الموارد الأساسية ١ - ١ - ٣ لأغراض دعم التخطيط الاستراتيجي في الصومال واليمن؛ والحماية المدنية وبرنامج الحكم في الصومال؛ وإصلاح المناطق، والمنظمات غير الحكومية والأسر المعيشية التي تعيلها نساء في جيبوتي، ثم الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي في لبنان.

٢١ - وفي الجزائر، ركز الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في إطار البرنامج القطري السادس على أربعة مجالات ذات أولوية هي: تعزيز العمالة، دعم الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية، حماية البيئة وتنويع الصادرات غير الهيدروكربونية. وشدد استعراض منتصف المدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على أن جهود تخفيف حدة الفقر، وتنمية الموارد البشرية والإدارة البيئية تشكل الأولويات الاستراتيجية في الجزائر. كما خلص الاستعراض إلى أ،ه يمكن الإفادة من تعاون البرنامج الإنمائي لدعم أنشطة تحليل السياسات، والتخطيط والتنسيق. وكرس عام ١٩٩٧ لإنجاز الأنشطة التي بدأت في إطار البرنامج القطري السادس، ولإعداد إطار التعاون القطري الأول (١٩٩٨ - ٢٠٠٠).

٢٢ - وفي جيبوتي، تركز الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧ على مساندة جهود الحكومة في حشد الموارد لصالح برنامجها الا جتماعي - الاقتصادي عن طريق عقد لقاء مائدة مستديرة. وقد عقد الاجتماع المذكور في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٧ بحضور ممثلين من بلدان مساهمة رئيسية، وبلدان عربية وصناديق عربية.

٢٣ - أما لبنان، الذي ما زال يعالج تحديات ما بعد الـــنزاع من حيث الإصلاح ومشكلات التشريد، فقد تلقى دعما من البرنامج الإنمائي لبدء الإجراءات التحضيرية للإصلاح والإعمار في جنوبي البلد. ويتوقع أن يبدأ برنـــامج الإصلاح الكامل في عام ١٩٩٨. قد وفر تقرير لبنان الوطني عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الأساس لما يلي: (أ) إعداد برنامج وطني لتخفيف حدة الفقر؛ و (ب) وضع خطة عمل لتخفيف حدة الفقر؛ و (ج) مسح استقصائي لمستويات المعيشة الوطنية؛ و (د) الاضطلاع بدراسة لرسم خريطة للفقر باستخدام نهج الاحتياجات الأساسية غير المشبعة. وسوف يستمر العمل على هذه المبادرات في عام ١٩٩٨، باستخدام الأموال الأساسية من مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر.

٢٤ - وفي الصومال، ركز البرنامج الإنمائي على مسألتي الحكم وبناء السلام. وبدأ تنفيذ برامج من شأنها دعم مؤتمرات السلام، وأساليب الحكم، ومن بينها مشاريع الإصلاح المعدة لإشاعة الوئام بين الفئات المتنازعة. واستمر تقديم المساعدات إلى الموانئ في عام ١٩٩٧ لتنشيط الاقتصادات المحلية. كما يعمل البرنامج الإنمائي مع الزعماء المحليين لتشجيعهم على التعاون لحل المشاكل العملية من خلال التشارك في مشاريع إصلاحية محددة ذات أهمية مشتركة للمجتمعات المحلية. وثمة برنامج كبير معني ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية استخدام موارد خاصة في برنامج شركاء التنمية العالمي التابع للبرنامج الإنمائي. وما زال برنامج إنعاش المناطق الريفية في الصومال أحد العوامل المساهمة في السلام والاستقرار النسبيين اللذين يسودان مناطق الصومال الشمالية.

٢٥ - وفي السودان الذي يعاني من النزاع الأهلي منذ عدد من السنوات، بدأ البرنامج الإنمائي بتنفيذ مشروع نموذجي لإصلاح المناطق في مواقع النزاع على غرار مشاريع تنمية المناطق الجارية في أجزاء البلد الشمالية. والهدف الرئيسي من مشاريع إصلاح المناطق هو تحسين وإدامة الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية للسكان الذين يعيشون في مناطق النزاع، بالاستفادة من الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من برنامج مشاريع تنمية المناطق في الأجزاء الشمالية المذكورة. كما أن برنامج مشاريع تأهيل المناطق يعتمد على نهج مشاركة المجتمع المحلي الذي يعزز قيام الأهالي بتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم الخاصة. وتتعاون منظمة اليونيسيف مع البرنامج الإنمائي في بعض عناصر مشاريع تأهيل المناطق.

٢٦ - وفي السودان والصومال، تجري معالجة المسائل المشتركة التي تؤثر على السكان المشردين وإعادة إدماجهم وتوطينهم، باتباع نهج دون إقليمي بالتعاون مع مؤسسات إقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيغاد).

٢٧ - وفي عام ١٩٩٧، تعاون المكتب الإقليمي للدول العربية والمكتب الإقليمي لأفريقيا في صياغة برامج دعما للبلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية استثنائية في منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية ومن بينها إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وكينيا. ويتم تأمين الاعتمادات للمجالين ذوي الأولوية وهما مجال الإصلاح وإعادة توطين السكان المشردين، ومجال الأمن الغذائي إما من موارد الرقم المستهدف للتخصيص من الموارد الأساسية ١-١-٣ أو من الموارد الإقليمية. كما أن بناء قدرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيغاد) وارد ضمن هذه البرامج.

جيم - المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

٢٨ - تشكل المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في صلب عملية التنمية أحد المواضيع التي يتضمنها ما يكاد يكون جميع البرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي في المنطقة. وقد تم تجلي هذا الاهتمام في أطر التعاون القطري، وخاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر ونظم الائتمانات الصغيرة/التمويل الجزئي.

٢٩ - وعلى المستوى الإقليمي يشكل، مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣ بدعم مشترك من البرنامج الإنمائي، وبرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وحكومة تونس، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الأوروبي، مركز التنسيق لبناء قدرات الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وإقامة الشبكات فيما بين البلدان العربية في مجال مسائل الجنسين، ومن أجل تشجيع الحوار في المنطقة. وفي عام ١٩٩٧، تم تقييم مركز المرأة العربية للتدريب والبحث لتقدير أنشطته الجارية والتخطيط لمرحلة جديدة من المقرر أن تبدأ في عام ١٩٩٨.

٣٠ - وكمثال على ما يجري على المستوى القطري، ما زالت المرأة في السودان تستفيد من مختلف الأنشطة المنفذة في إطار مشاريع تنمية المناطق. فالأسرة المعيشية التي تعيلها إمرأة أعطيت الأولوية في إمكانية الاقتراض من الصناديق المتجددة الموارد التابعة لمشاريع تنمية المناطق، والحصول على بذور الخضر،

وتلقي التدريب، وغير ذلك من الأدوات التي تمكنها من رفع مستوى معيشتها على نحو مستدام. ويجري تطبيق الدروس المستخلصة من تجربة السودان على مشاريع تنمية المناطق في غيره من أقل البلدان نموا في المنطقة.

٣١ - وفي عام ١٩٩٧، توسع استخدام طريقة التنفيذ الوطني لتنفيذ البرامج التي يتولاها البرنامج الإنمائي في المنطقة. واستخدمت مختلف النهج لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجال التنفيذ، وذلك حسب خصوصية الحالة ومدى ملاءمة طريقة التنفيذ الوطني. وحيثما كان مناسبا، أفادت بلدان البرنامج من خدمات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لدعمها في العملية.

٣٢ - كما شهد عام ١٩٩٧ تحقيق البرنامج الإنمائي في الدول العربية معدلا مرتفعا من تنفيذ تقييم البرامج/المشاريع ومن تسليمها. وثمة مؤشرات بأن الإنجاز المبكر لأهداف الميزانية في ذروتها أسفر عن معدلات تنفيذ وتسليم أعلى في عام ١٩٩٧. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٨.

ثالثا - التحديات والخطط الرئيسية لعام ١٩٩٨

٣٣ - تأثرت المنطقة في عام ١٩٩٧ تأثرا شديدا بحالة عدم اليقين في مستويات الموارد المتاحة للبرمجة. وجاء الانخفاض في الموارد المتعهد بها ليمثل مشكلة في ضوء المشاورات الموسعة التي أجرتها مكاتب البرنامج الإنمائي مع نظرائها وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني. وفي بعض الحالات، لم تنفذ البرامج الجديدة أو اقتضى الأمر تأخيرها.

٣٤ - ومع التحول الكبير إلى التنفيذ الوطني باعتباره طريقة التنفيذ للبرامج التي يقوم عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشأت الحاجة إلى التعجيل بعملية تدريب السلطات الوطنية على تطبيق هذه الطريقة.

٣٥ - ويواصل البرنامج الإنمائي في الدول العربية تقديم دعمه إلى مجموعة من البلدان التي تشهد حالات إنمائية استثنائية، نجمت، في جملة أمور، عن تشريد السكان، وعن النزاع الداخلي المسلح والتضرر البالغ من الكوارث الطبيعية. هذه الطائفة من الظروف الاستثنائية حولت مسار الموارد والجهود عن التقدم باتجاه القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. ومن المقرر تقييم عملية النداء الموسع الموحد التي نفذت على أساس ريادي في الصومال، من أجل تقدير فعاليتها في حشد الموارد اللازمة لأنشطة الإصلاح.

٣٦ - وقد يكون من المفيد أيضا تعزيز توافر الموارد على المستوى المؤسسي من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان التي تشهد حالات إنمائية استثنائية، من خلال حشد الموارد لتكميل موارد الرقم المستهدف لتخصيص الموارد من الموارد الأساسية ١ - ١ - ٣ بدون موارد غير أساسية لأغراض الإصلاح.

٣٧ - ويتوقع أن يؤدي إنشاء نظام معلومات الكتروني بين المقر والمكاتب القطرية في المنطقة إلى تخفيف استخدام الآليات الكثيف العمالة التي استخدمها المكتب في عام ١٩٩٧ لرصد التقدم المحرز باتجاه

تحقيق الأهداف. كما يتوقع أن يؤدي إنتشاء مرفق موارد دون إقليمي إلى تخفيف العبء عن المقر سواء من حيث الدعم التقليدي المباشر المقدم إلى المكاتب أو استيعاب الدروس المستفادة.

٣٨ - ويتجه التحدي الأساسي الذي يواجهه البرنامج الإنمائي في الدول العربية في عام ١٩٩٨ إلى مواصلة تعزيز وتقييم مختلف البرامج التي بدأت في عام ١٩٩٧، وفي تنفيذ التزاماته في إطار أداته الإدارية الموجزة الأولى وأهداف تغيير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١. وتضم الأهداف ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) دعم البلدان التي تشهد أوضاعا إنمائية استثنائية، بالتعاون مع أقسام أخرى من البرنامج الإنمائي؛

(ب) مواصلة تعزيز التعاون مع أنشطة البرنامج الإقليمي لأفريقيا، وخاصة فيما يتعلق منها بمبادرة القرن الأفريقي، وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمبادرة الخاصة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومبادرة اليابان (مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا) (انظر الوثيقة DP/1997/17/Add.1 (Part I))؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص لجعل قدرات الموظفين، وبصورة خاصة الموظفين الوطنيين، تتوافق مع ما يستلزمه تنفيذ البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ وتكثيف التدريب استنادا إلى تقييم القدرات المطلوبة؛

(د) انتشاء مرفق نموذجي دون إقليمي للمنطقة في بيروت، لبنان (الوثيقة DP/1998/CRP.8) تقدم تفاصيل عن نظام المحور العالمي الصغير في المقر/ مرافق الموارد دون الإقليمية، والتحضير لإنشاء مرفق موارد دون إقليمية آخر في ١٩٩٨ - ١٩٩٩، ليقدم خدماته إلى الدول المتبرعة الصافية، ويجري تمويله كاملا من المساهمات الحكومية غير الأساسية لبلدان الخليج؛

(هـ) إصدار تقارير التنمية البشرية الوطنية في ١٦ بلدا، إما للمرة الأولى أو في صيغ مستكملة؛

(و) مساعدة ثلاثة بلدان أخرى في المنطقة على تطبيق النهج الكامل في مجال أوجه الإنفاق العام؛

(ز) تعزيز دوائر مناصرة البرنامج الإنمائي في المنطقة وتحسين الجهد الذي يبذله في تعبئة الموارد، باستهداف الموارد الإقليمية، لتبلغ نسبة الموارد غير الأساسية إلى الموارد الأساسية ٣ : ١؛

(ح) تخفيض التكاليف الإدارية للمكاتب القطرية باستخدام إيرادات من خارج الميزانية مكتسبة من الموارد غير الأساسية وبزيادة مستوى المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية؛

(ط) تعزيز شراكات البرنامج الإنمائي ودعم قاعدة مناصريه في المنطقة من خلال أنشطة الدعوة، وإقامة الاتصالات والتواجد في المناسبات الإقليمية الهامة، وكذلك عبر استخدام البرنامج الإقليمي استراتيجيا لتحقيق هذا الغرض. وسوف تنطلق في عام ١٩٩٨ عدة مبادرات عملية نوقشت خلال اجتماع المجموعة الإقليمية الذي عقده في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الممثلون المقيمون لدى المنطقة العربية؛

(ي) مواصلة تعزيز الشراكات مع المؤسسات الإقليمية، ولا سيما المنظمات الإنمائية مثل مصرف التنمية الإفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية إلى جانب الصناديق العربية. وقد بدأ العمل في هذا المضمار في الربع الأخير من عام ١٩٩٧. ويتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى وضع برامج عملية مشتركة للتنمية البشرية المستدامة في عام ١٩٩٨؛

(ك) توطيد علاقات العمل مع لجنتين إقليميتين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية؛

(ل) استخدام الإدارة الإدارية الموجزة الجديدة (لمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة DP/1998/17) لقياس: (أ) التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف؛ و (ب) تقييم الأداء؛ و (ج) المساءلة.

- - - - -